



أزمة المياه في العراق . . التحديات والحلول

أحمد حسن علي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

أزمة المياه في العراق .. التحديات والحلول

أحمد حسن علي *

مما لا شكَّ فيه أن العراق مقبل على أزمة مياه في السنوات القادمة؛ بسبب المشروع التركي في جنوب شرق الأناضول الذي هو على وشك الانتهاء والذي سيؤدي إلى تصحُّر العراق -الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد ألمانيا والمملكة المتحدة، والمصدر الأول للنفط إليها- الذي بدوره كان منشغلاً في توطيد الاستقرار بعد سنوات طويلة من الحصار الدولي، والاحتلال الأمريكي، وتهديد الجماعات الإرهابية.

إن صانع القرار العراقي مطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ قرارات استراتيجية، قبل أن يجد العراقيون بلدهم صحراء متصلة بصحراء الجزيرة العربية؛ وفي هذا البحث عرض للأزمة المائية، ورأي لبعض الخبراء في كيفية معالجتها من طريق حلول استراتيجية تبعد العراق عن الخضوع للإرادة التركية في المستقبل.

مشروع جنوب شرق الأناضول

منذ قيام جمهورية تركيا في بداية القرن الماضي، رأت القيادة التركية ضرورة الحاجة للاستفادة من منابع نهر الفرات ودجلة في توليد الطاقة الكهربائية والتنمية الزراعية. وفي سبعينيات القرن الماضي بدأ العمل بخطة مشاريع الري وإنتاج الطاقة الهيدروليكية على دجلة والفرات فيما عرف لاحقاً باسم (مشروع جنوب شرق الأناضول). ومن وجهة نظر الحكومات التركية المتعاقبة كان المشروع عبارة عن برنامج تنمية اجتماعية واقتصادية؛ لتطوير قطاعات الري والطاقة، والزراعة، والبنية التحتية، والغابات.

وفي الثمانينيات وسعت الحكومة التركية من خطة المشروع ليتكون من ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة، منها ١٤ سداً في حوض الفرات، وأهمها سد أتاتورك، و٨ سدود في حوض دجلة وأهمها سد إليسو، وتغطي منطقة المشروع تسع محافظات، ويمتد المشروع لمساحة تقدر بـ ٣٠٠ ألف ميل مربع عبر حوضي دجلة والفرات^(١).

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

إلا أن المشروع توقف في بداية التسعينيات؛ بسبب الحرب الداخلية بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، حيث تسببت الحرب في تخفيض تمويل المشروع، وتدمير العديد من السدود والقنوات، ومقتل بعض العاملين في المشروع. وأدّت الأزمات الاقتصادية خلال التسعينيات، مع الحظر الاقتصادي للأمم المتحدة على العراق، إلى إيقاف تمويل المشروع لأوقات محددة إذ كانت تركيا -وما تزال- شريكاً تجارياً أساسياً مع العراق، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، شهدت تركيا نهضة اقتصادية واستقراراً سياسياً، وحصل المشروع على تمويل داخلي وخارجي.

وينبع نهر دجلة من مرتفعات تركيا الشرقية، ولكن المشاركة الرئيسة للمياه العراقية في النهر تأتي من روافد العراق، وتشارك تركيا بنحو ٥١٪ من تدفق دجلة. وعند اكتمال المشروع فإن مياه نهر دجلة والفرات ستخفّض بنسبة قريبة من النصف؛ مما يحرم المدن والقرى العراقية من نحو نصف احتياجاتها من المياه.

والجدير بالذكر أن العراق في عهد صدام حسين هدد بقصف سد أتاتورك في عام ١٩٩١ بعد الاحتجاجات العراقية والسورية الشديدة، حينما انتهت المرحلة الأولى من السد على نهر الفرات، وأغلقت تركيا النهر لمدة شهر لملء خزان السد، وأدى العمل بسد أتاتورك ومشاريع الري المنبثقة عنه إلى خفض تدفق نهر الفرات بمقدار الثلث تقريباً، فيما كان غضب سوريا على المشروع عاملاً رئيساً في قرارها في منتصف التسعينيات؛ لتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني.

من الواضح أن الحكومة التركية ماضية في مشروعها لأنها تتوقع مضاعفة الإنتاج الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، وأنها ستزيد أيضاً من دخل الفرد في المنطقة بنسبة ٥٠٪. ومن المتوقع أن يضاعف الناتج المحلي الإجمالي من الناتج القومي الإجمالي بنسبة أربعة أضعاف، ويوفر فرص عمل لمليوني شخص تقريباً^(٢).

الخطة التركية ستتحول إلى سلة غذاء المنطقة العربية

أعلنت تركيا في عام ٢٠٠٨ عن مشروع مستقبلي باسم مركز سلة غذاء الشرق الأوسط، الذي من المخطط أن تكون تركيا مركزها، وقال مسؤولون في القيادة التركية إن منطقة الشرق الأوسط تستورد الأغذية بعشرات مليارات الدولارات سنوياً، ويأتي مشروع السدود التركية ضمن هذه الخطة لتزويد الغذاء للشرق الأوسط، والاستفادة سياسياً في مواجهة أي أزمة غذاء عالمية محتملة، لكن هذه الخطة تتطلب استثمارات بمليارات الدولارات^(٣).

وفي حديث لمسؤولين أترك مع قناة الجزيرة القطرية، قالوا إن خطة سلة الغذاء التركية تتطلب استثمارات تبلغ ١٢ مليار دولار في أربع سنوات، ولتنفيذ هذا المشروع فإن تركيا أن تعمل على تحويل منطقة جنوب شرق الأناضول إلى مركز لإنتاج المحاصيل الزراعية والغذائية وتوزيعها على بلدان المنطقة كافة.

ويعتمد مشروع سلة الغذاء على ري مساحات واسعة من الأراضي وإنشاء الصناعات الغذائية التركية وتطويرها، التي ستعمل على توفير ملايين فرص العمل؛ وبالتالي ستساعد في استقرار منطقة جنوب شرق تركيا التي تشهد صراعاً عرقياً منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتسببت بحسائر كبيرة للاقتصاد التركي^(٤).

وفضلاً عن الإنتاج الزراعي وتطوير مراكز إنتاج الحبوب والقطن والخضار، تأمل القيادة التركية تطوير قطاعات الإنتاج الحيواني وتنميتها، وتأسيس مراكز لتصدير اللحوم ومنتجات الألبان لمنافسة المنتجات الأوروبية العريقة؛ لذا يرى الأتراك أن مشروع السدود التركية ذات أهمية استراتيجية لإنتاج محاصيل القمح، والقطن، والمنتجات الحيوانية، وصناعة زيوت الطعام، والصناعات الأخرى.

والجدير بالذكر أن مشروع المياه التركي واجه صعوبات مالية في مراحله الأولى؛ بسبب الديون الخارجية على تركيا، ولم تتمكن تركيا من إيجاد التمويل الكافي للإنفاق على المشروع، ومع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في نهاية ٢٠٠٢، لقي المشروع دعماً من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والغذاء التابعة للأمم المتحدة، ووكالة التجارة والتنمية الأميركية، ومن حكومات أوروبية، ومن الحكومة الإسرائيلية، والقطاع الخاص الإسرائيلي.

ولا يخفي القادة الأتراك السابقون والحاليون مسألة تسييس المياه وبلوغ أهداف اقتصادية، وذلك في محاولة للاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط؛ مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم؛ ولتحقيق ذلك فإن تركيا زيادة المساحة المزروعة في حوضي الفرات ودجلة بتوفير المياه لـ ١,٨ هكتار من الأراضي الزراعية؛ وهو ما سينعكس سلباً على التدفق المائي لهذين النهرين تجاه العراق، ومن المتوقع أن يخفف المشروع من مشكلة البطالة في منطقة جنوب شرق تركيا، ويوفر ٢٧ مليون كيلوات/ساعة من الكهرباء سنوياً، وتزيد من دخل الفرد في المنطقة بنسبة ٢٠٩٪؛ وتوفر فرص عمل لـ ٣,٨ مليون شخص^(٥).

معاهدات المياه الدولية

وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم حقوق المياه بين العراق وتركيا وسوريا وإيران بدءاً من معاهدة السلام الموقعة بين تركيا ودول الحلفاء المعروفة باسم معاهدة (لوزان بسويسرا في تموز ١٩٢٣) التي دعت إلى حماية حقوق العراق في مياه نهر دجلة والفرات. ثم معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦، التي وافقت فيها تركيا على أن تطلع العراق على أية مشاريع خاصة تقرر إنشاءها على نهر دجلة والفرات أو روافدهما لتلافي الآثار والأضرار المحتملة لتلك المشاريع على العراق.

وهناك أيضاً اتفاق بين العراق وسوريا لعام ١٩٨٩ يدعو إلى تقسيم مياه نهر الفرات على الحدود التركية السورية مع ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا. وأيضاً هناك اتفاق بين العراق وإيران فيما عرف (بمعاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥) التي دعت إلى إجراء مسح شامل لحقوق الملاحة الأرضية والنهرية في شط العرب التي ألغاهما صدام حسين حين إعلانه الحرب على إيران.

وفي حين وعدت تركيا في كثير من الأحيان بزيادة كمية المياه في نهر الفرات، فإنها لم تلتزم وتخرت من الإيفاء بوعودها إلا بنحو عشوائي ولأوقات قصيرة. وإن عدم استجابة تركيا لنداءات العراق المتكررة بشأن زيادة حصته من مياه الفرات -ودجلة في المستقبل القريب بعد العمل بسد إليسو- لا تتناسب وحجم التطور الاقتصادي المتميز بين البلدين، ورفضت تركيا جميع المطالبات العراقية لعقد اتفاقات منفردة معها، وعرضت جدولاً مياه نهر دجلة والفرات في حساب الحصص وهي الطريقة نفسها التي اعتمدها مع سوريا قبل عام ٢٠١١.

ويرى الأتراك أن بلدهم من الدول الغنية بالموارد المائية، وبالنظر إلى خريطة تركيا المائية نجد في الأناضول عشرات الأنهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروي الأراضي التركية؛ ولهذا فإن الحكومات التركية خلال ١٠٠ سنة أدركت أن مستقبل تركيا يقوم على تنمية دور المياه السياسي في الشرق الأوسط؛ لذا سعت عبر مشروع السدود الضخمة إلى أن تسيطر على نهر الفرات ودجلة عبر طابع سياسي واقتصادي داخلي. والحقيقة أن تركيا تبحث عن دور إقليمي يحقق قدراً أكبر من الهيمنة مستقبلاً بعد التغلب على بعض مشكلاتها الداخلية وذلك عبر استخدام المياه كأداة سياسية.

خطر تحول العراق لصحراء متصل بالجزيرة العربية

حذر تقرير أصدرته جمعية المياه الأوروبية من أن العراق يمكن أن يخسر تماماً مياه النهرين بحلول عام ٢٠٤٠، وكان التقرير متشائماً بشأن نهر دجلة الذي يمكن أن يخسر ٣٣ مليار متر مكعب من المياه سنوياً بسبب السدود التركية، وعلى وفق تقرير جمعية المياه الأوروبية فقد انخفضت حصة المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة الثلثين في السنوات الثلاثين الماضية، وما زاد من تعقيد الأزمة الجفاف الشديد في السنوات المنصرمة، وحذر التقرير من أن العراق يواجه «كارثة حقيقية» وهو ما يعني أن يتحوّل إلى صحراء متصلة بصحراء شبه الجزيرة العربية^(٦).

تأريخياً، كان العراق يحصل على ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الفرات و ٢٠ مليار متر مكعب من نهر دجلة، يضاف إليها مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق، مثل الزاب الكبير والصغير، ونهر ديالى؛ ليكون مقدار مياه دجلة ٤٠ مليار متر مكعب، ولكن خلال الثلاثين سنة الأخيرة قلت هذه الكميات بنحو كبيرٍ ولاسيما في الفرات.

وكانت موارد العراق المائية عام ١٩٩٠ محدود ٤٢ مليار متر مكعب وعدد سكانه ١٩ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٠ ازداد عدد السكان وبلغ ٢٦ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العراق إلى ٤٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥؛ مما يعني ضرورة زيادة الموارد المائية؛ وبالتالي سيحتاج العراق إلى ٥٧ مليار متر مكعب من المياه^(٧).

ويعدُّ سد إليسو على نهر دجلة الأكثر تأثيراً على العراق، وعند العمل به صيف هذا العام، فإنه سيحرم المياه عن ثلث أراضي العراق الصالحة للزراعة وسيجعل المزارعين يتخلون عن مزارعهم -حسب تقرير خبراء الأمم المتحدة-، فضلاً عن ذلك فإن هنالك عوامل أخرى تشارك في أزمة المياه العراقية، هي:

- التغيُّرات المناخية: إن العراق شأنه شأن معظم بلدان الشرق الأوسط، يعاني من جفاف شديد منذ سنوات طويلة.
- الأزمة الداخلية: أدت سنوات الصراع العرقي والمناطقي إلى عدم مقدرة الحكومة في حل مشكلة قطاع المياه، فبينما كان العراق يواجه صراعات داخلية، كانت تركيا منشغلة ببناء السدود والخزانات.

- ازدياد السكان: تضاعف عدد سكان العراق بنحو كبير في المئة سنة الماضية؛ وقد أدى ارتفاع مستويات المعيشة إلى زيادة الطلب على استخدام المياه المنزلية، وإنتاج مزيدٍ من الأغذية. وفي الوقت نفسه حصل هدر كبير للمياه بسبب طرق الري والصرف القديمة.
- مشكلة جباية أجور المياه: إن عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة لتسعير المياه -باعتبارها سلعة نادرة يجب تسعيرها بطريقة تشجع الاستخدام الرشيد- أدت في سنوات وفرة المياه إلى سوء الاستخدام المكثف.
- زيادة ملوحة المياه الجنوبية: أدى تراجع نوعية المياه بسبب الملوحة والتلوث إلى انخفاض مستويات المياه الصالحة للاستخدام ولاسيما في شط العرب، الذي نشأ عن التقاء نهر دجلة والفرات واختلاطها بالمياه المالحة الخليجية.
- تلوث المياه: إن تلوث المياه على نطاق واسع ناجم عن انتشار الأجسام الغريبة على قاع النهر وتصريف النفايات والمياه غير المعالجة في الأنهار والبحيرات، التي قللت من مياه الشرب، وسببت مخاطر على الصحة العامة.
- عدم تجريف الطمي في الأنهار: من المشكلات الأساسية لنهري دجلة والفرات أنهما يحملان كميات كبيرة من (الطمي) التي هي تربة مستمدة من الصخور، وتكون حجم الحبة منها متوسطة بين حبة الرمل وحبة الطين، ويصل الطمي إلى قنوات النهر من السهول. ومن المفترض أن تجري الجهات المختصة في العراق عمليات تجريف ومسح لقنوات المياه والأنهار.

حكومة اتحادية قوية

لا يمكن إيجاد الحلول لأزمة المياه إلا بوجود حكومة اتحادية قوية في بغداد، ولن تتمكن حكومة اتحادية قوية من حل الأزمة إلا من خلال تنسيق سياسة مائية تتناسب مع جغرافية المنطقة، وتتجاوز التنافس العرقي والمناطقي.

وحتى في حال تلقّي العراق مزيداً من المياه من تركيا، فإنه ما يزال يعاني من نقص؛ ويعود السبب في الأساس إلى اعتماد القطاع الزراعي العراقي على أساليب قديمة في استخدام المياه، إذ إن معظم المزارعين يستخدمون خنادق الري أو الأنفاق تحت الأرض التي كانت تستخدم لآلاف السنين في نقل المياه، وخلال عملية النقل هذه يُفقد الكثير من المياه إما بالتبخّر وإما بالجريان السطحي.

ومن شأن اعتماد تقنيات حديثة التي هي أكثر تكلفة أن تحدث ثورة في القطاع الزراعي العراقي، مثل استخدام الري بالتنقيط. إذ إن تحديث الزراعة العراقية يعني الابتعاد عن منظومات المياه المفتوحة، إلا أن المزارعين محدودي الدخل الذين لديهم موارد قليلة وطريقة حياة موروثية لا يُرجح أن يغيروا طريقة الري من تلقاء أنفسهم.

وبدلاً من استخدام تقنيات الري الحديثة وإلغاء الطرق التقليدية القديمة التي تهدر كميات هائلة من المياه، تواصل الحكومة العراقية تفضيل المدن الرئيسية بنحو فعال على المناطق الريفية حيث من المفترض إجراء تحسينات زراعية كبرى. وقد تسببت الثروة النفطية العراقية في سقوط البلاد ضحية لما يسميه بعض الاقتصاديين بـ«لعنة الموارد»، ومع ارتفاع قيمة الدينار العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين، صار استيراد الأغذية أقل تكلفة من صناعتها بالداخل، ودعمت الثروة النفطية المزارعين من خلال إجراءات الرعاية الاجتماعية المختلفة، وهو ما قلل من الحافز للبقاء على المنافسة، فيما يستمر استخدام طرق الري غير الكفوءة حتى مع انخفاض تدفق المياه من تركيا وتضخم أعداد السكان العراقيين^(٨).

وقد ارتبط الانخفاض الحاد في الموارد المائية بالنزاع الإقليمي، وإحدى المناطق الأكثر تضرراً هي المنطقة الزراعية في حوض الفرات في العراق، ومن المؤكد أن الصراع على المياه سيزداد كثيراً إذا انقسم العراق أو أعطيت المناطق سلطات لا مركزية كبيرة على مواقع مراقبة المياه؛ فإن مثل هذا الاحتمال سوف يجعل من نظام البنية التحتية المائية تحت حكم مجالس المحافظات، التي قد تخضع لنفوذ بعض الجماعات المتطرفة عرقياً أو دينياً، وهو أمر بالغ الخطورة لأن السيطرة على المياه والمحطات الكهرومائية ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة في العراق.

إن وجود حكومة اتحادية ضعيفة في بغداد مع سلطات لا مركزية في السياسة المائية، يعني أن الدولة العراقية التي تمتلك ثروات نفطية ستجد نفسها يوماً ما تتفاوض مع تركيا على تبادل النفط من أجل الحصول على المياه. وإذا قُسم العراق على ثلاث دول فإن جنوب البلاد ستكون بحاجة إلى التفاوض من دول شمال وغرب العراق وتركيا لحل مشكلة المياه.

والفكرة القائلة إن السياسة المائية تحتاج إلى دولة مركزية قوية ليست فكرة جديدة، فالمؤرخ الأمريكي الألماني الأصل كارل ويتفوجيل، رأى أن سياسة مياه الأنهار لا بد من أن تكون تحت إدارة مركزية، حيث إن المجتمعات التي تعتمد على الأنهار تتطلب مزيداً من المركزية لبناء السدود والقنوات والإشراف عليها^(٩).

فمن دون وجود حكومة اتحادية قوية لتنسيق تطوير البنية التحتية المائية، وتحقيق التوازن بين المصالح الإقليمية، والتفاوض من أجل البلد بأسره، فإن لدى العراق فرصة ضئيلة للتعامل بفعالية مع أزمة المياه. وإذا فشلت الحكومة الاتحادية في ضبط السياسة المائية، فإن الأزمة ستزداد سوءاً، وستزداد الكراهية والعنف الداخلي.

العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية

على وفق صحيفة حرييت التركية، فإن تركيا تستورد ما يعادل ٦,٩٦٪ من النفط الخام من خمس دول هي (العراق بمقدار ٩,٢ مليون طن، وإيران ٦,٩ مليون طن، وروسيا ٣,٢ مليون طن، والكويت ٢,٥ مليون طن، والسعودية ٢,١ مليون طن). وخلال عام ٢٠١٧، انخفضت حصة العراق من ٤١٪ إلى ٣٠٪ من بين أكبر خمسة مصدري للنفط الخام إلى تركيا، وعلى الرغم من ذلك ما زال العراق المصدر الأكبر لتركيا^(١٠).

وفي نظرة عامة للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٨٠، شهدت سياسة التجارة الخارجية نشاطاً ملحوظاً، وتم تنفيذ برنامج شامل لتحقيق الاستقرار، ومن خلال هذا البرنامج نفذت تركيا استراتيجية نمو موجهة نحو التصدير. وفي الوقت الحاضر، فإن واحدة من أكثر المشكلات الاقتصادية الهيكلية في تركيا هي العجز في الحساب الجاري نتيجة لسياسة التجارة الخارجية الليبرالية.

ويستند تزايد الترابط بين تركيا والعراق إلى الطاقة والعلاقات التجارية، فالعراق المستقر أمنياً يعني فرصاً تجارية كبيرة للشركات التركية. وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية شكّل مجلس التعاون الاستراتيجي عام ٢٠٠٨، وبعدها بسنة واحدة وقّعت ٤٨ اتفاقية في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد.

وتشير بيانات صادرة عن مجلس المصدرين التركي في تشرين الثاني ٢٠١٧، إلى أن حجم الصادرات التركية للعراق خلال الأشهر العشرة الأولى من ٢٠١٧، بلغ أكثر من ٦ مليارات دولار. ووصل حجم التبادل التجاري إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً، في الوقت الذي كان فيه دون المليار دولار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤^(١١).

ويعدُّ العراق الشريك التجاري الثالث لتركيا بعد كل من ألمانيا والمملكة المتحدة، حيث يستورد العراق (الملابس، والمواد الغذائية، والمنسوجات، وصناعات المعادن، ومعدات النقل)، وتشكل السوق العراقية نسبة ٥,٤٪ من الصادرات التركية^(١٢).

وترى القيادة التركية -وهي تمضي قدماً في مشروعها المائي المهدد بصحرنة العراق- أن العراق لا يمتلك اكتفاءً ذاتياً يمكنه من أن يتخلى عن تركيا اقتصادياً؛ لأن الاقتصاد العراقي ما زال ضعيفاً؛ وبالتالي لا تستطيع أية حكومة عراقية أن تتخذ مثل هذا القرار. ويعتقد الاثراك أن العلاقات العراقية-التركية ليست تجارية فقط، حيث إن تركيا تؤثر في السياسة الداخلية للعراق؛ لذا فهو في وضع صعب فيما إذا تخلى عن تركيا.

ولكن ما لا تحسبه تركيا أن الحكومة العراقية قد تكون قادرة على اتباع سياسة ناجحة للتوفيق بين إيران والسعودية، التي من آثارها تحسن الاقتصاد العراقي وعدم اعتمادها على تركيا اقتصادياً، وكان بعض المسؤولين العراقيين قد دعوا إلى مقاطعة تركيا اقتصادياً؛ بسبب سياساتها تجاه العراق. إن مطالبة نواب عراقيين بقطع العلاقات الاقتصادية مع تركيا باعتبار العراق الشريك التجاري الثالث والمصدر الأول للنفط بالتأكيد سيضر الاقتصاد التركي الذي يواجه صعوبات في الحساب الجاري. وإن مثل هذا القرار سيربك بعض القطاعات الاقتصادية العراقية التي تتعامل مع تركيا منذ سنوات، وسيكون على العراق إيجاد البدائل، والبدايل ممكنة.

نظرية الأمن مقابل المياه

تكمن المشكلة الأساسية للمياه في أن تركيا لا تعترف بالطابع الدولي لنهر دجلة أو الفرات، وإنما تطلق عليهما اسم «نهر عابر للحدود»؛ وبالتالي اعتبرت تركيا أن موارد النهرين حق من حقوقها وأنها تستطيع استثمارها على وفق مصالحها الخاصة؛ لأن الاعتراف بهما كنهري دوليين يعني إلزام دولة المنبع ودول المصب في أن تتعاون وتتفق على كل المشاريع القائمة على تلك الأنهار. أما إذا رأت دولة المنبع أو المصب أن النهر هو عابر للحدود، فإن من حقها أن تتحكم فيه كيفما تشاء وتقيم ما تريد من مشاريع.

في عام ١٩٨٧ وقع رئيس الوزراء التركي تورغت أوزال مع الرئيس السوري حافظ الأسد على اتفاقية مبدئية لمدة خمس سنوات تتعلق بالفرات، وافقت تركيا بموجبها أن تسمح بتدفق خمسمئة متر مكعب في الثانية من نهر الفرات إلى سوريا. وطلب العراق (في ظل نظام صدام حسين) بأن يكون طرفاً في تلك الاتفاقية وفي الاتفاقيات الأخرى الخاصة بالمياه، إلا أن تركيا رفضت الطلب العراقي، وعقد العراق اتفاقية تقاسم المياه مع سوريا لاقتسام مياه نهر الفرات بنسبة ٥٨٪ للعراق، و ٤٢٪ لسوريا.

وحسب رأي الأستاذ فؤاد الأمير الحخير النفطي العراقي الذي يرى «أن بروتوكول ١٩٨٧ هو نتيجة جهود سياسية تركية لوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني، إذ سبق وأن أعلنت تركيا في أواخر سنة ١٩٨٦، بأنها اكتشفت مخططاً لتدمير سد أتاتورك من قبل مجموعة مؤلفة من ١٢ عنصراً من حزب العمال الكردستاني وبدعم سوري؛ الأمر الذي جعل الأتراك يفكرون في طريقة لوضع حد لنشاط هذا الحزب من داخل سوريا؛ لهذا زار تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركي الأسبق سوريا في تموز ١٩٨٧، وأبرم البروتوكول المذكور آنفاً، وأبرم اتفاقية أمنية تعهدت سوريا فيها بوضع حد لأنشطة حزب العمال الكردستاني المسلحة ضد تركيا عن طريق الأراضي السورية»^(١٣).

وكان من المفترض توقيع اتفاقية دولية تتعهد فيها تركيا للعراق وسوريا بإطلاق كميات أكبر من المياه، ولكن تركيا بعد خمس سنوات من الاتفاقية المبدئية تهربت من التوقيع على الاتفاقية النهائية، ومضت في إقامة السدود دون موافقة سوريا أو العراق.

وفي كانون الثاني عام ١٩٩٠، أشرف تورغوت أوزال بنفسه شخصياً على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل بذريعة ملء سد أتاتورك، كأسلوب ضغط مباشر على كل من العراق وسوريا لمنع تواجد حزب العمال على أراضيها، ومنع تسلل مقاتليها إلى تركيا. ومن جانبها رأت سوريا أن تركيا بدأت باستخدام مياه الفرات كسلاح لأغراض سياسية، وأن سد أتاتورك الكبير يهدد مستقبل سوريا الذي هو ليس بلداً نبطياً، فضلاً عن أن علاقات تركيا القوية مع دول الغرب وإسرائيل المعادية لسوريا شكلت تهديداً آخر؛ لذا قررت سوريا دعم الحركة الانفصالية الكردية في تركيا.

وفي شهر كانون الثاني ١٩٩٥، تناقلت وكالات الأنباء خبر توقيع تانسو شيللر -رئيسة الحكومة التركية في حينها- اتفاقاً مع مجموعة شركات أوروبية ومصارف دولية لتمويل سدود جديدة على نهر الفرات. ووصل توتر العلاقات السورية-التركية عام ١٩٩٨ مرحلة كادت تؤدي إلى حرب مباشرة لولا توسط الرئيس المصري -آنذاك- حسني مبارك، وفي تلك المدة هدد رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز بإغلاق سد أتاتورك بالكامل ومنع المياه عن سوريا، وتجاهل العراق الذي كان يمر في مرحلة من أضعف مراحلها بسبب الحصار الدولي.

وانتهت تلك المرحلة بتوقيع اتفاق أضنة الأمني بين سوريا وتركيا، تعهدت فيه سوريا بالتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني، وفيما يخص سوريا كانت قضية الحركة الانفصالية الكردية وسيلة سهلة للضغط على تركيا بشأن المياه ومسائل أخرى. ومع توقيع الاتفاقية الأمنية أغلقت سوريا قواعد حزب العمال الكردستاني على أراضيها، واحتجزت مئات من مقاتلي الحزب فضلاً عن نفي

زعيمهم عبد الله أوجلان من سوريا، الذي أُعتقل لاحقاً^(١).

وبعد توقيع اتفاق أضنة تحسنت العلاقات بين البلدين ولاسيما بعد مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، وأُعلن عن «حوار استراتيجي» نتج عن تأسيس مجلس أعلى «للتعاون الاستراتيجي»، وتوقيع عشرات الاتفاقيات المختلفة وتبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات. إلا أنّ تلك العلاقات انهارت بنحوٍ مفاجئ مع قيام الربيع العربي، وإعلان أنقرة عن قطع العلاقات مع دمشق في ٢٠١١ وفرض حصار اقتصادي على سوريا، والتخلي عن الاتفاقيات الاستراتيجية بين البلدين التي من ضمنها اتفاقية أضنة الأمنية.

إن مشكلة المياه التي تجري في الفرات أو دجلة تحركها المصالح السياسية دون اتفاق رسمي. وتركيا تؤكد للمسؤولين العراقيين أنّها ملتزمة بتنفيذ «وعودها» في منح العراق كميات أكبر من مياه نهر الفرات، في مقابل التزام بغداد بمحاربة حزب العمال الكردستاني.

إن اشتداد الصراع التركي الكردي خلال السنوات الماضية أثبتت بأن استخدام تركيا للقوة المفرطة لن تستطيع إجبار ملايين الأكراد على أراضيتها بالانصهار في القومية التركية، وبكل بساطة مشكلة تركيا مع الأكراد هي مشكلة عرقية داخلية باقية، وهي ورقة رابحة للآخرين ضد تركيا.

هل يستطيع العراق مواجهة آثار السدود التركية؟

مما تقدم يمكن القول إن كل ما قامت به تركيا نابع من سياسة تتعلق بمصالحها الخاصة لتحقيق مكاسب على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مسألة المياه، وفي المقابل لم يكن هناك أي رد فعل عراقي بذلك الاتجاه يتناسب وحجم المخاطر الحقيقية، ولا توجد إجراءات عملية لحماية مصالح العراق الاقتصادية؛ ومن هنا يكون العراق بحاجة إلى ما يأتي:

- الاستفادة من شط العرب فيما تهدر فيه المياه.
- إيجاد بدائل للمياه من المياه الجوفية.
- إقامة مشاريع إروائية حديثة.
- إنشاء خزان استراتيجي للمياه.
- مواجهة مشكلة الملوحة في المياه.

وهناك عدد من المقترحات ينبغي أخذها في الحسبان لتلافي شح المياه في العراق:

أولاً: إنشاء قناة ما بين دجلة والفرات:

في دراسة لباحثين من كلية الهندسة والعلوم الفيزيائية (University of Surrey) في المملكة المتحدة، اقترح إنشاء قناة ما بين دجلة والفرات في منطقة خالية من المشاريع المائية؛ لأن مياه نهر دجلة تأتي بنسبة كبيرة من شمال العراق، وبحسب رأي الباحثين فإن أفضل موقع لحفر القناة هو عند منطقة اقتراب النهرين من بعضهما في جنوب بغداد.

ويرى الباحث أن القناة ستكون بطول ٤٥ كم وستمر في أرض مستوية سهلة الحفر، ويمكن للشركات العراقية تنفيذ المشروع دون الاستعانة بالشركات الأجنبية. إن هذه القناة ستنتقل جزءاً من المياه المطلوبة إلى الفرات، وتعزز قدرة العراق على الاستقلال مائياً عن الضغوط التركية، ويمكن للقناة أن تكون مصدراً في استعادة بعض الأهوار التي جفت خلال السنوات العشرين الماضية.

وستعمل القناة كذلك على تغذية بحر النجف كخزان مائي جديد الذي تقدر مساحته بـ ٤٣٥ كم مربع والذي يبعد مسافة ١٥ كم عن نهر الفرات، ويمكن أن يخزن ما يقارب ١٧ مليون متر مكعب من المياه^(١٥).

ثانياً: استثمار القطاع الخاص في الزراعة:

يحتاج العراق إلى برنامج استثمار زراعي يعتمد على القطاع الخاص الذي بدوره سيعمل على ترشيد استخدام المياه في الزراعة، وحين النظر إلى البلدان التي استثمرت في قطاعها الزراعية أو تركتها للقطاع الخاص، نجدها أكثر نجاحاً في إنتاج الغذاء والصناعات الغذائية، كما فعلت تركيا.

ومن قصص نجاح هذه الدول أيضاً، تجربة بنغلادش بعد الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث طلبت حكومة بنغلاديش من مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة وضع خطة استثمارية زراعية بتمويل محلي وخارجي. وأشرف مركز الاستثمار الأممي على جمع الأموال المطلوبة للمشروع الزراعي، ثم متابعتها بدقة وإنجاحها بالتنسيق مع الحكومة البنغالية^(١٦).

وبات من الضروري تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في اتباع وسائل الري الحديثة في الزراعة التي تستخدم في ري الأراضي بالمناطق الصحراوية، وهذه الأراضي عادة ما تكون رملية وأنها غالباً ما تكون غير مستوية السطح، وتشمل هذه الأنظمة، الري بالرش والري بالتنقيط.

والري بالرش من أنظمة الري الحديثة التي تستخدم لري المناطق الصحراوية التي لا تستطيع الاحتفاظ بالماء لمدة طويلة، حيث إن تطبيق نظام الري التقليدي من الأنهار عبر الجداول؛ يسبب إهدار الكثير من المياه، وأن هذه التقنية مناسبة أيضاً في ري الأراضي بالرفع من الآبار الارتوازية.

ومن مميزات هذه التقنية أنها لا تحتاج لإنشاء قنوات والجداول مع ري مساحة أكبر، وهي مناسبة للأراضي الصحراوية ولا تحتاج للتسوية، ولا يحتاج إلى عمالة كثيرة، ويمكن إضافة المبيدات والأسمدة من خلال مياه الري بالرش، ويوفر المياه بنسبة كبيرة. غير أن هذا النظام الإروائي مكلفٌ مالياً ويحتاج إلى عمالة ذات خبرة خاصة في أعمال التشغيل والصيانة التي يمكن التدريب عليها.

أما وسيلة الري بالتنقيط فهي من أفضل الأنظمة من حيث الكفاءة، حيث تضاف فيه مياه الري على شكل قطرات مائية أسفل النباتات مباشرة، من خلال شبكة ري خاصة تنتهي بنقاطات لخروج مياه الري منها، على فترات قصيرة وبكميات محدودة، وهذا النظام يشبه إلى حد كبير الري بالرش في وجود مضخة مياه قوية من مصدر المياه إلى داخل شبكة النقل والتوزيع.

ومن مميزات نظام التنقيط أنها تناسب الأراضي الصحراوية التي لا تحتاج إلى تسوية، وتوفر كميات كبيرة من المياه، وينتج عن تنظيم الري ورفع كفاءة الأسمدة المضافة إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة، ولكن عيوب هذا النظام يكمن في التكاليف المرتفعة لإنشاء الشبكة التي لا تتوافر للكثير من المزارعين، ويعاني هذا النظام من مشكلة انسداد النقاطات والحاجة لاستبدال الخراطيم الثالفة؛ مما يتطلب توظيف عمالة فنية^(١٧).

والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة العراقية -وبتمويل من اللجنة العليا للمبادرة الزراعية- عملت على استخدام منظومات الري الحديثة لتغطية مساحة ٣ ملايين دونم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وعلى وفق خطة وزارة الزراعة السابقة كان من المفترض أن يؤدي هذا المشروع إلى توفير ٦,٣ مليار متر مكعب من مياه الري، التي تقتضي استخدام ٢٠ ألف منظومة رش محورية و ١٥ ألف منظومة رش ثابتة. وتوجهت الوزارة إلى استيراد منظومات الري وتقديم الدعم المادي عند بيعها للمزارعين بنسبة ٥٠٪ وتقسيط المبالغ المتبقية على ١٠ سنوات دون فوائد، ولكن هل حققت أهدافها^(١٨)؟

ثالثاً: إنشاء سد على شط العرب:

في دراسة عن الواقع المائي للعراق على موقع OMICS International (المنبر العالمي للمناقشة المفتوحة) -وهي هيئة علمية تعنى بنشر الأبحاث العلمية والطبيعية- تحدث

الباحثون عن مقترح بناء سد في جنوب مدينة البصرة على نهر شط العرب للسيطرة على المياه التي تهدر للخليج، ويرى البحث أن إنشاء هذا السد من شأنه تقليل ملوحة مياه نهر شط العرب الذي يبلغ طوله حوالي ١٩٢ كم.

وعلى وفق تلك الدراسة، فإن إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة للمدة من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠١٣، بلغت نحو ٥,٨٧ مليون هكتار. ورأى الباحثون أن متوسط المساحة المروية بالمياه السطحية هي ٢,٨٤ مليون هكتار، وروى شط العرب من تلك المساحة مقدار ٤٪، فيما روى نهر دجلة ٦٦٪، ونهر الفرات ٣٠٪^(١٩).

ومن أجل حل مشكلة المياه، قرر مجلس محافظة البصرة في عام ٢٠١٢ إنشاء سد على شط العرب، إلا أن وزارة الموارد المائية أبدت اعتراضها على الموقع الذي حدده مجلس المحافظة، ثم رأت الوزارة أنه لا حاجة لإنشاء سد في شط العرب، وأن الوزارة لا تمتلك تخصيصات مالية لبناء السد. وفي خضم الجدل الدائر بين الطرفين، هناك من يعتقد أن بناء السد غير ممكن؛ بسبب طبيعة الأرض في تلك المنطقة، فضلاً عن مشكلات تتعلق بالأراضي الإيرانية.

والغاية الأساسية من بناء السد هي للحد من هدر المياه العذبة التي تنتهي في مياه الخليج، وفي حالة إنشاء السد فإنه يمكن تحقيق فوائد جمة للقطاعات الزراعي والحيواني، ولكن الخبراء يعتقدون أن مناسيب المياه التي ترتفع إلى الأعلى بعد بناء السد ستعرض المناطق المحيطة بشط العرب إلى الغرق، ويعتقدون أن ارتفاع الأراضي على ضفتي شط العرب تكون عائقاً آخر لبناء السد.

وفضلاً عما ذكر آنفاً، هناك مشكلة أخرى تختصُّ بارتفاع مناسيب المياه الأرضية في مدينة البصرة، وعند العمل بمشروع السد فإن مناسيب المياه ستزداد مسببةً فقدان كثيرٍ من الأراضي الزراعية والحضرية.

من الناحية التقنية، يعتقد بعض الخبراء بإمكانية التغلب على هذه المشكلات في طريقة إنشاء السد وتصميمه بنحوٍ يجعل ارتفاع منسوب المياه غير مؤثرٍ على المناطق الزراعية في حوض شط العرب. حيث إن استخدام قناة شط العرب كخزان للمياه العذبة غير ممكن لأنها لن تتحمل هذه الكميات الكبيرة، ولكن حفر الكثير من القنوات الإروائية على جانبي شط العرب ستعمل على تخزين المياه العذبة.

وهنا نتحدث عن مشروع متكامل في إنشاء سد، وحفر قنوات لإحياء المناطق الزراعية المتضررة من ملوحة المياه، واستصلاح أراضي جديدة، والحفاظ على الممر الملاحي لشط العرب، وتحفيز القطاع الحيواني، وتنشيط القطاع السياحي.

ويمكن تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة التي تُنقذ مهامها عبر مركز الاستثمار في المنظمة، التي تعاقدت مع أكثر من ٣٠ مؤسسة مالية عالمية لتمويل المشاريع الاستراتيجية، فضلاً عن التمويل، فإن المنظمة تقدّم دراسات عن كلف المشروع وجدواها الاقتصادية^(٢٠).

المصادر:

1. THE SOUTHEASTERN ANATOLIA PROJECT (GAP) <http://www.gap.gov.tr/en/>
2. Agriculture and Rural Development Projects <http://www.gap.gov.tr/en/>
3. Plant Food World http://ucee.eu/admin/allegati_appuntamenti/Project-%20Turkey.pdf
4. خطة تركية لتوفير الغذاء للشرق الأوسط / aljazeera.net
5. New Action Plan for Southeastern Turkey <http://setadc.org>
6. Water Crisis in Iraq: The Growing Danger of Desertification/ memri.org
7. تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات / iasj.net
8. Why Natural Resources Are a Curse on Developing Countries and How to Fix It/ theatlantic.com
9. The Growth of Chinese Despotism: A Critique of Wittfogel's Theory of Oriental Despotism as Applied to China». Mote, Frederick W. (1961).
10. Iran becomes Turkey's biggest crude oil exporter, signals more gas sales / hurriyetdailynews.com
11. An Estimation of Turkey's Export Loss to Iraq / sciencedirect.com
12. Turkey / cia.gov/library
13. الموقف التركي من قضية مياه دجلة والفرات / albadeeliraq.com
14. The Turkish-Syrian Crisis of October 1998: A Turkish View / mepc.org

١٥. الواقع المائي في العراق

<http://iier.org/uploadedfiles/010909WaterIssueAdelSherif5B.pdf>

16. Investment Programme Support / fao.org

17. TECHNICAL MANUAL For Ideal micro irrigation systems / <http://afghanag.ucdavis.edu>

١٨. وزارة الزراعة: تغطية ٣ ملايين دونم بـ(٢٧٢٠)منظومة ري حديثة / <http://zeraa.gov.iq>

19. OMICS International / omicsonline.org

٢٠. الإيجابيات والسلبيات المتوقعة من جراء إنشاء سد على شط العرب <http://iier.org>